



كان مجلس الوزراء المجتمع يوم الجمعة 25 فيفري قد أقر مشروع مرسوم يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة خاصة بمنظومة الإعلام والاتصال تتولى صياغة تصورات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية إلى مستوى أهداف ثورة الشعب التونسي فضلا عن تطوير هذا القطاع المهام بما يكرس حرية الرأي والتعبير ويحفظ حق الشعب التونسي في إعلام حر تعددي وموضوعي ونزيه.

الأهداف الأساسية :

- تقييم وضع الإعلام بمختلف جوانبه وذلك عن طريق الاستماع إلى مشاغل المهنيين وتطلعات كل المؤسسات الصحفية ومكونات المجتمع المدني المعنية بحرية الصحافة والتعبير.
- اقتراح تصورات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية إلى مستوى أهداف ثورة تونس وحماية حق الشعب التونسي في إعلام حر وتعددي ونزيه.
- اقتراح التشريعات اللازمة لتجسيم الأهداف المشار إليها أعلاه من ذلك إحداث هيكل تعديلية مستقلة في قطاع الصحافة المكتوبة والمقطاع السمعي البصري وقطاع الإعلام الإلكتروني.
- إعلام الجهات المعنية والرأي العام بحصيلة التقييم والمقترحات مع مكونات المجتمع المدني.
- إبداء الرأي بشأن المطالب المقدمة لإحداث قنوات إذاعية أو تلفزيونية وهي مهمة مؤقتة في انتظار صدور قانون خاص للغرض ينص على كراس شروط والمقاييس المعتمدة لمنح تراخيص لقنوات إذاعية وتلفزيونية.